القرية والاصلاح الريفى فى مصر

فى مقال سابق [1] تناولنا حديث الفيضان وأثره فى الحضارة المصرية ، ورأينا أن هذا الفيضان ظاهرة طبيعية عاصرت الحضارة منذ نشأتها الأولى فى أرض وادى النيل ، وكان لها أكبر الأثر فى تكييف الحياة المصرية وإبرازها فى طابعها المعروف الذى احتفظت به على مر السنين . وقد كان الفيضان الحبشى وارتفاع الماء فى أواخر كل صيف وأوائل كل خريف مصدر خطر مشترك بالنسبة للمجتمع المصرى ، ومصدر خير مشترك فى الوقت نفسه ؛ وكان دفع هذا الخطر وجلب هـذا الخير مدعاة لأن يتكانف المجتمع وتتضافر جهود أفراده ؛ فبعث ذلك روح الوحدة والنظام فى حياة المجتمع الريفى منذ البداءة ؛ وظهرت الجماعات التى كانت تعيش على ضفاف النيل بمظهر الأمة الموحدة قبـل أن يظهر غيرها من الأمم ؛ وتمثـل روح الوحدة والنظام فى العمل والنشاط الزراعى فى الحقول من جهة ، وفى حياة القرية والسكنى الريفية المستقرة من جهة أخرى . وقد عرضنا فى المقال السابق لبعض مظاهر النشاط الزراعى وارتباطها بفيضان النيل وتنظيم الإفادة من مياهه إفادة كانت أساس الحياة المـادية ، بل أساس المدنية الزراعية فى مصر . وقد يكون من الخير أن نتابع الآن هذا البحث فيما يتصل بالقرية المصرية التى هى نواة المجتمع ، وتمثلت فيها حياة الاسـتقرار والانتقـال من المرحلة القَبَـلية إلى المرحلة الحضرية ، التى كتب لهـا الدوام والاستمرار فى مصر خلال آلاف كثيرة من السنين .

وإذا كانت القرية المصرية قد مثلت نواة المجتمع الريفى ، فيها تركزت حياته وتكيفت معيشته ، واستقرت نظمه وتقاليده حتى اتخذت طابعها الذى لم يستطع الزمن ولا الأيام أن تمحوه أو أن تغيره ، فإن من الحق علينا ونحن الآن بسبيل إصلاح الريف وحياته القروية أن ندرس هذه القرية دراسة دقيقة ، قد لايكون

---

(١) الـكاتب المصرى عدد ١٣ (أكتوبر ١٩٤٦) .

هذا مجالها من الناحية الفنية الخالصة ، ولكن لها مع ذلك جانباً ينبغى أن يهتم له أكبر عدد من أبناء مصر الراغبين فى أن يتعرفوا على بيئتهم ، وأن يلتمسوا العبرة من دراسة تاريخهم الاجتماعى والقومى العام ؛ بل ينبغى أن يهتم له اكبر عدد من غير أبناء مصر ، والراغبين فى تعرف شىء عن تاريخ المدنية البشرية ، وتاريخ هذه الأمة العريقة التى ساهمت بحياتها الريفية وقراها المستقرة فى نشأة المدنية والاحتفاظ بتراثها على مر السنين . ولقد كانت القرية خلال أجيال طويلة عامل استقرار هام ، بل نواة دار من حولها نشاط الجماعات البشرية الريفية فى أرض الكنانة . . . وحق بذلك على من يهتمون بتراث الإنسانية وحضارتها المستقرة أن يدرسوا هذه المظاهر العريقة من حياة الإنسان فى هذه الأرض الطيبة ، التى كتب لها أن تكون أم المدنيات .

ولقد رأينا فى المقال السابق أن الحياة فى الريف المصرى بقيت على استقرارها القديم آماداً طويلة ؛ فكان المصريون يقسمون الأرض إلى حياض يرويها الفيضان بانتظام فى كل عام ، ثم يفلحها أبناء الوادى على طريقتهم المتوارثة التى احتفظوا بها حتى جاء العهد الحديث ، فظهر الرى الدائم ، وجاء ما يمكن أن نسميه الثورة الزراعية ، وانقلبت حياة الريف رأساً على عقب ، فامتد النشاط الزراعى ليشمل العام كله بدلا من الاقتصار على فصل واحد ومحصول واحد فى العام ، وتكاثر الخلق فى القرى ، وتشابكت مصالحهم المادية وامتدت فيما وراء حدود القرية ، بل تعدتها إلى جهات أخرى فى القطر أو خارجه فيما وراء الصحراء أو ما وراء البحار ؛ وخرجت القرية بذلك كله إلى حياة جديدة تتعدى الحوض أو الحياض التى تحيط بها ، وتتأثر بأمور بعيدة عن نطاقها وخارجة عن طاقتها ، تتصل بالحكومة المركزية القائمة فى عاصمة البلاد ، والتى يصدر عنها تدبير الاقتصاد الزراعى كله ورسم الخطة للتوسع الزراعى الحديث فى الرى والصرف واختيار المحاصيل وغير ذلك ، كما تتصل أيضاً بالعالم الخارجى ، بعد أن ارتبط اقتصاد الريف المصرى فى العهد الحديث بالأسواق الخارجية ، يغذيها بالقطن وغيره من المحصولات ، ويعتمد عليها فى استيراد غير قليل من المصنوعات .

وقد كان طبيعيًّا أن يترتب على هذه الثورة فى الحياة الريفية المصرية ، بعد أن دخلها الرى الدائم واتصلت بالعالم الخارجى اتصالا مس مقومات الحياة المادية وأسسها الاقتصادية مساساً قريباً . . . ترتب على ذلك كله وصاحبه غير

قليل من الاضطراب لا نزال نلمس آثاره ؛ فقد استلزمت الحياة الجديدة غير قليل من التغيير والتحوير فى نشاط الريف ومعيشته القروية المستكينة وحاولت القرية المصرية وأبناؤها أن يلائموا بين ظروفهم القديمة وبين مقتضيات العصر الحديث محاولات لم تكن كلها سعيدة العواقب ولا موفقة السبيل . ثم جاءت هذه السنوات الأخيرة فظهرت فى البلاد اتجاهات جديدة تهدف إلى ما اصطلح الناس على أن يسموه الإصلاح الاجتماعى . بدأه الذين يبشرون بالحركة فى بعض أركان المدن وأحيائها الفقيرة ؛ ثم انتهى بهم الأمر إلى ضرورة إنفاذه إلى الريف وقراه النائية . . . ذلك أن سكان الريف يمثلون الكثرة الساحقة من شعب مصر ، بل هم يمثلون أكثر من ثلاثة أرباعه . ونحن بلا جدال أمة تعيش فى القرى أكثر مما تعيش فى المدن ، ويستند إنتاجها القومى إلى سواعد سكان الريف أكثر مما يستند إلى سواعد سكان المدن . وإذا نحن هدفنا إلى إصلاح حياتنا القومية فينبغى أن نبدأ بالريف وأهله ؛ فهم قوام الأمة ، وهم عماد إنتاجها ؛ بل هم القوامون الحقيقيون على تراث مصر القديم ، وهم الذين هزتهم الحياة الجديدة وصدمتهم أعنف الصدمات بما اقتضته ولا تزال تقتضيه من تغيير وتحوير .

ومع ذلك فقد يكون من الخير لأولئك الذين يعرضون للإصلاح الاجتماعى ، ويشاركون فى رسم خططه ، أن يبدءوا بالتعرف على المشكلة فى وضعها العلمى والتاريخى الصحيح ؛ إذ ليس الإصلاح الاجتماعى مما يمكن أو يجوز ارتجاله ، أو حتى نقل وسائله وأساليبه نقلا عن غيرنا من البلدان والأمم التى سبقتنا إلى إصلاح حياتها الريفية ودعمها قبل أن تتصدع أمام ضغط الحياة الحديثة . وإنما ينبغى أن تسبق الإصلاح دراسة عميقة لمشكلات الريف فى وضعها الطبيعى والبشرى . وإذا كانت هذه الدراسة ضرورية بالنسبة لغيرنا من الأمم التى أخذت بالإصلاح ، فإنها ألزم بالنسبة لمصر والمجتمع المصرى . فنحن أمة تعيش فى الماضى بقدر ما تعيش فى الحاضر أو فى المستقبل ؛ وليست حياتنا فى الماضى راجعة إلى أننا محافظون نستمسك بالقديم لمجرد قدمه ، وإنما نحن نعيش فى الماضى لأن كثيراً من نظمنا وتقاليدنا نشأت فى البيئة المصرية نشأة طبيعية ، ولم تكن مستعارة من الخارج استعارة طارئة ؛ فهى بنت البيئة ، نشأت فيها ، وتغذت بلبانها ، ثم عاشت وعمرت لأنها كانت صالحة للحياة والبقاء والتعمير . ولم تكن هناك ضرورة ملحة على المصريين خلال أجيالهم المتعاقبة فى أن يغيروا

حياتهم المادية ونظام زراعتهم ؛ فلم يغيروا شيئاً من ذلك إلا بقدر معلوم . كذلك الحال فى تقاليدهم ونظمهم الاجتماعية التى تتصل بحياة الريف ؛ فقد بقيت كلها أو جلها على الزمن ، لأنها كانت صالحة للبقاء . وليس من العلم الصحيح ولا الروح العلمية السليمة ، بل ليس من الإنصاف ، أن نفسر احتفاظ الريف والحياة القروية المصرية بنظمها وحياتها القديمة على أنه راجع إلى حب المصريين للمحافظة على القديم ؛ فذلك تعليل ، إن صح فى بعض نواحيه ، فهو أبسط من أن يفسر ما حدث فى تاريخ مصر الطويل ، وما اكتنفه من أحداث جسام ، اهتزت لها جوانب أخرى من حياة مصر والمصريين . وإذا كان المصريون محافظين على كل قديم فى حياتهم وحضارتهم ، فكيف نفسر تغييرهم لغتهم التى يتكلمون والتى يكتبون ؟ واستبدالهم بدينهم ديناً آخر مرة أو مرتين ؟ وجمعهم بين القديم والحديث فى كثير من مظاهر حياتهم وألوان ثقافتهم القديمة والحديثة ؟ واقتباسهم عن العالم الخارجى ، واتصالهم بأممه وحضاراته فى الشرق والغرب على حد سواء ؟ الحق أن ما يقال عن الجمود وروح المحافظة على القديم فى مصر ، وتمسك المصريين بقديمهم لمجرد قدمه ، قول لا يجوز أن يطلق على علاته ، لأنه لا يطابق الحقيقة الواقعة مطابقة علمية صحيحة . ولعلنا أن نعود إلى هذا الموضوع يوماً فى مقال ما .

ولكن الشىء الذى يهمنا الآن إنما هو أن الحياة الجديدة والثورة الزراعية الحديثة فى مصر قد هزت الريف وقراه هزات عنيفة اقتضت كثيراً من التغيير بعد ثبات طويل فى بعض نواحى الحياة . وعلى من يريد أن يعرض للإصلاح والتجديد فى الريف أن يدرس المجتمع الريفى وحياته القروية فى ضوء ما اكتنف نشأة النظام الزراعى والقروى فى مصر من ظروف طبيعية وبشرية . وعليه فوق ذلك أن يدرس العوامل الجغرافية والتاريخية التى أثرت فى حياة المجتمع بل كيفتها منذ البداءة ، تلك العوامل التى ربما كانت مسئولة إلى حد بعيد أو قريب عما بدا لنا أول الأمر كأنه جمود فى حياة القرية المصرية ونظامها خلال أجيال طويلة . ومن الخير لمن يريد التجديد والتغيير أن يلم بعوامل الثبات التقليدية ، التى لا بد أن تدافعه فى جهوده ؛ وقد يتوقف على خطته إزاءها نجاحه أو إخفاقه . . . بل قد يكون من الخير المحقق ، ونحن بصدد الإصلاح ، أن نلم بقوى الطبيعة والمجتمع التقليدية ، فنجندها تجنيداً ، ونوجهها وجهة

الخير والحق توجيهاً ، فتغدو جميعاً فى جانب الإصلاح ، بدلا من أن تبقى فى جانب ما يسميه بعضنا جموداً ، وما يسميه بعضنا الآخر استمساكا بالقديم أو إعراضاً عن التجديد ، وقد يسميه فريق منا عدم اكتراث بما يستلزمه العصر الجديد من نزوع إلى التطور وأخذ بسبيل التجديد .

ولقد تأثرت القرية المصرية فى نشأتها وتطورها بعدد من العوامل الأساسية، نستطيع أن نختار منها الآن ما نجمله فى نقط أربع : هى الموقع المحلى والمكان الذى تحدد الظروف الطبيعية أن تقام فيه القرية . ثم المركز الجغرافى وعلاقة القرية واتصالاتها بغيرها من القرى فى البيئة الريفية . ثم المواد التى تبنى منها القرية وموارد الطبيعة المصرية من هذه الناحية ، وما يتصل بذلك من تصميم القرية تصميما يتفق وظروف البيئة وحاجات المجتمع القروى . ثم أخيراً معيشة القرويين فى قريتهم ، واتصال ذلك بشؤون الإدارة والأمن والنظام ، وعلاقتها بالحكومة الإقليمية أو المركزية . وجميع هذه النواحى قد تأثرت القرية فيها بالظروف الطبيعية والبشرية للبيئة المصرية . وهذا ماسنحاول أن نعالجه الآن فى شىء كثير من الإيجاز .

فأما عن الموقع والمكان فإن أرض مصر امتازت على غيرها من مواطن الحضارة القديمة بأنها أرض مستوية منخفضة ، يهددها فيضان النهر فى كل عام تهديداً مباشراً بالإغراق ، وغير مباشر بالرشح . وعند ما نزل المصريون أول ما نزلوا من الصحراء إلى الوادى ، بين الألف السادسة والألف الخامسة قبل الميلاد ، كان عليهم أن يتحولوا من الحياة القَبَلية ، أى التى تكون القبيلة فيها وحدة المجتمع ، إلى الحياة الإقليمية ، أى التى يكون فيها الإقليم أو الوطن الصغير رباط المجتمع . وكان هذا الإقليم فى العادة قسما من الوادى ، تحوّل فيما بعد إلى مجموعة من الحياض التى يغمرها الفيضان ويفلحها الناس بعد انحسار مياهه . وفى هذا القسم حاول السكان الأولون أن يقيموا قراهم ؛ فكان عليهم أن ينشئوا أول الأمر كومات كبيرة من التراب ، ترتفع فوق مستوى الفيضان وتثبت لتيار الماء الجارف وقت اندفاع المياه ؛ وكثيراً ما تبطّن جنبات هذه الكومات بالأحجار الجيرية البيضاء ، يجلبها القوم من حافة الهضبة إن كانت قريبة ، أو بأعمدة من جذوع الأشجار وجدائل من الأحراش والأعشاب إن كانت الكومة بعيده عن الهضبة ومعرضة فى بعض جنباتها لتيار جارف ،

وذلك حتى لا تنهار الكومة ويجرفها الماء . وقد كانت إقامة هذه الكومات والمحافظة عليها ضرورية ، حتى يمكن إقامة مبانى القرية فى مكان أمين ، لايهدده الفيضان . كما كان من المستحيل عمليا على شخص بمفرده ، أو حتى على أسرة أو مجموعة صغيرة من الأفراد أن تقيم لنفسها كومة صغيرة تبنى بيتها فوقها ؛ لأن تلك الكومة الصغيرة يسهل أن يطغى عليها الماء ، وأن يصدع جوانبها التيار ؛ فضلاً عن أنها فى وقت الفيضان تصبح فى عزلة عن غيرها من أماكن السكنى ، فتصعب حياتها ، ويسهل السطو عليها ، لأنها لا تتمتع بما تتيحه القرية الكبيرة لأهلها الكثيرين المتضامنين من أمن وسلام . لذلك كله وجد السكان فى وادى النيل الأدنى ودلتاه أنفسهم مضطرين منذ بداءة الحضارة الزراعية المستقرة إلى أن يعيشوا فى قرى كبيرة ، تتوج كومات كبيرة منتثرة بين الأحواض ؛ بعضها قريب من الصحراء أو ملتصق بها ، ولكن أغلبها مجاور للنهر أو منتشر فى سهل الدلتا الفسيح ، حيث لا عاصم من الماء إلا هذه التلال الصناعية التى بنتها يد الإنسان ، والتى يعتصم بها وقت الفيضان كل من يسعى وما يسعى على الأرض من أحياء ، فهى ملجأ الإنسان والحيوان على حد سواء .

وهكذا تركزت الحياة الريفية كلها فى القرية التى أصبح تلّها بحكم الضرورة مسرح النشاط البشرى كله خلال فترة الفيضان . وقد كانت ضرورة إقامة التل الصناعى مبعث الوحدة والتضامن فى المجتمع القروى ؛ وبقيت كذلك خلال أعصر التاريخ ، يحافظ سكان القرية على التل ، ويضيفون إليه من الأتربة ما يحفظ كيانه ، ثم يعيشون فوقه متضامنين متكافلين متشاركين فى الشعور بالخطر إبان الفيضان ، حتى إذا ما انجابت المياه نزلوا إلى الحياض يفلحونها ، ثم يحصدون مايزرعون ، ويجتهدون من جديد فى تطهير مسالك الماء ، وترميم جسور الحياض ، استعداداً لموسم الفيضان الجديد . بل هكذا قامت القرية والحياة الريفية كلها فى مصر على أساس التضامن والتعاون والمشاركة فى دفع الخطر وجلب المنفعة ؛ وطبع ذلك حياة أهل الريف على شىء كثير من مظاهر النظام والطاعة ، وهما صفتان ضروريتان لكل عمل إجماعى يشترك فيه عدد كبير من الأفراد . ولعل هذا كله هو سر القوة الأول فى حياة القرية المصرية ، وهو الذى استطاعت بفضله هذه القرية أن تعيش وأن تحتفظ بشخصيتها على مر العصور رغم تغير الزمن وتداول الأيام ، ورغم ما كان من غزوات أتت مصر وغيرت وجه التاريخ

فى مظهره ، ولكنها لم تغير أسس الحياة فى مخبرها الأصلى ؛ فكانت القرية ، وكان الفلاح ، عنوان الاستقرار فى الحياة المصرية ، بل عنوان الدوام والاستمرار فى مدنية مصر الزراعية . وهذا ما عبر عنه بعض من لايتعمقون الأمور بأنه محافظة على القديم !

ولكن ما قيمة هذا الكلام بالنسبة لما نحن بسبيله من إصلاح الحياة الريفية ؟ ربما كان مرجع العلة فى مجتمعنا الريفى الحديث (لا سيما فى الدلتا) أن نظام الرى الدائم قلل من أثر رى الحياض وضرورة إقامة القرية فوق كومة مرتفعة . فالأرض لم تعد تغمر بالمياه إلا فى مناطق محدودة فى جنوب مصر ؛ والقرى أصبح من الممكن أن تقام فى مستوى الأرض الزراعية ، دون أن يرفع مكانها على هيئة تل صناعى . وقد أفقدت الحالة الجديدة قرى مصر مقوماً أساسيًا من مقوماتها الأولى ؛ إذ لم تعد هناك حاجة لأن يتضافر السكان ويتعاونوا فى إقامة تل التراب وحراسته ؛ بل إنهم قد اندفعوا فى العهد الحديث إلى تخريبه ونقل أتربته لتسميد أراضيهم الزراعية ، التى ازدادت حاجتها إلى التسميد بسبب استمرار الزراعة طول العام . على أن الظاهرة التى لا ينبغى أن نغفل عنها هى أن إقامة التل كانت بالنسبة للسكان تمثل عملا إجماعيًا يتضافر من أجله الجميع ، على حين أن هدمه ونقل أتربته وأسبخته إلى الحقول الخاصة أصبحت الآن عملا فرديًا يقوم على الأنانية والأثرة أكثر مما يقوم على الشعور بواجب التضامن وإيثار الصالح العام . وإلى جانب ذلك فقد كانت القرى القديمة كبيرة الحجم متجمعة السكان ؛ أما فى العهد الحديث فقد كثرت العزب والقرى الصغيرة المنتثرة ، وأدى هذا إلى شئ من التفكك فى روح الاجتماع فى الريف . وعلى من يعالجون الإصلاح الإجتماعى أن يلحظوا مثل هذه الظاهرات الخطيرة فى فلاحى مصر : تعاون لم يبق مايحفز إليه ، وتضامن لم يبق ما يرغم الناس عليه ، وتفكك فى المجتمع القروى يقوم على الأثر حيناً ، وعلى اعتزال الجماعة الكبيرة ، وانفراد الجماعة الصغيرة بذاتها حيناً آخر . وتلك كلها معاول هدم خطيرة فى حياة الريف . ولا بد لنا فى رسم خططنا الإصلاحية أن نعوض أهل القرى وسكان الريف بعض ما فقدوه من مقومات بقيت على الزمن ، حتى أصابتها الثورة الحديثة بصدمتها العنيفة التى هزت بناء المجتمع من الأساس . وإذا صح هذا الفهم لأحد أسباب التفكك والانحلال فى

مجتمعنا الريفى ، فقد ينفعنا أن نعنى بكل ما يردُّ إلى المجتمع روح التضامن والتعاون ؛ فنعلّم سكان القرية مثلا أن تتضافر جهودهم فى بعض المشروعات القروية الجديدة من بناء أماكن الاستشفاء أو دور التعليم أو المراكز الاجتماعية أو ردم البرك والمستنقعات أو غير ذلك مما قد يكون على الحكومة المركزية أن تضطلع به لضمان سرعة الإنجاز ، ولكن من الخير أن يُعَوَّد الأهالى أن يشاركوا فيه بما يرد عليهم روح الجماعة ، التى حفظت لمصر كيانها على مر الأعصر وكر الأيام .

كل هذا عن موقع القرية ومكان إقامتها ؛ فأما عن مركزها الجغرافى وعلاقاتها بغيرها من القرى فشأنه أيسر من ذلك . وقد راعى المصريون الأقدمون دواماً أن يتيسر على قراهم أن يتصل بعضها ببعض ؛ وكانت وسيلتهم فى المواصلات نهر النيل ذاته من جهة ، ثم تلك الطرق الكثيرة التى تقطع الوادى ودلتاه طولا وعرضاً ، والتى كانت تتمشى مع الجسور التى تفصل الحياض بعضها عن بعض من جهة أخرى . والواقع أن مصر فى تاريخها القديم والوسيط امتازت على الدوام بكثرة هذه الطرق التى تقطع أراضيها من الجنوب إلى الشمال ، ومن الشرق إلى الغرب فى هيئة شبكة صغيرة العيون . ولكن العهد الحديث غيَّر من هذه الصورة بعض الشئ ؛ فلم تعد هناك حاجة إلى أن تقسم الأرض إلى مربعات وحياض ، ولا إلى أن يحتفظ بتلك الجسور التى تجرى من فوقها الطرق ؛ وإنما أزيلت الجسور وأزيل معها كثير من سبل الاتصال ، واستعيض عنها بقنوات تجرى كلها فى اتجاه عام واحد من الجنوب نحو البحر ، وتتفرع على هيئة مروحة فى أرض الدلتا التى تتفتح وتنتشر نحو الشمال . ومهما قيل عن صلاحية الطرق الحديثة التى تجرى فوق جسور القنوات ، فإنها لا تعتبر مسالك قروية بالمعنى الصحيح الدقيق للكلمة ؛ لا سيما أن المشروعات الحديثة لم يراع فى شقها أن تخدم القرى ومناطق السكن ، وإنما روعى فيها أن تروى الحقول ؛ ولذلك فإن كثيراً من الطرق التى تساير الترع تتحاشى القرى ولا تمر بها ، وإنما تهدف مستقيمة وسط الحقول . وفضلا عن ذلك فإن ارتباط الطريق البرى بترعة لم تنشأ للملاحة والاتصال ، وإنما أنشئت لغرض آخر هو الرى ، قد خرج بالمواصلات البرية فى ريف مصر عن هدفها الأصلى ، وانحرف بها عما كان ينبغى أن تسخَّر له من خدمة القرى

وتوصيلها بعضها ببعض . لذلك فإن معظم طرق الريف لا تزيد عن أنها مسالك قديمة جرى عليها الزمن ، وطغت عليها مطالب الزراعة والرى الحديثة ، فهى لا تصلح لعصر أهم ما فيه تقصير المسافات وتوثيق الصلة بين الناس ، وربط أركان الريف وزواياه المنعزلة بعضها ببعض . . . وفى هذا كله مجال فسيح لمن يريد الإصلاح .

وأما عن موارد البيئة المصرية وما تجود به من مواد لبناء القرى ومساكن الريف ، فمن المفيد أن نلحظ أن ظروف المناخ فى مصر ليست من القسوة بما عليه الحال فى مناطق أخرى من العالم . لذلك لم يجهد المصريون أنفسهم فى أن يقيموا مساكن قوية تقيهم غوائل الطقس وتقلباته ؛ وإنما اكتفوا بإقامة مساكن بسيطة تقيهم حرارة الشمس ووهجها حين ترتفع فى الصيف ، وشدة الريح وثورتها حين تعصف فى بعض أيام الشتاء . وكانت مصر فقيرة فى الأخشاب ، فاقتصدت فى استخدامها إلى أبعد الحدود . واكتفى المصريون بأن يقيموا منازلهم ومساكنهم من اللبن والطين المجفف . وكان هذا الطين مناسباً جداً لأحوال المناخ لأنه موصل ردىء للحرارة ؛ فهو لا يسخن فى الصيف ولا يبرد فى الشتاء ؛ لذلك وجد المصريون فيه مادة مناسبة جداً لمناخ بلادهم القارى . ولعل من الطريف أن نلحظ أنه فى مصر القديمة كانت مساكن الفراعنة نفسها تبنى من هذا اللبن ؛ أما الحجر فلم يكن يبنى به غير المعابد والهياكل والمقابر وما إليها من بيوت الله ودور البقاء . ولعل هذا هو السر فى أنه لم يبق لنا من آثار السكن القديم فى مصر غير القليل . وقد بنيت قرى المصريين ومساكنهم على مر العصور من نفس المادة ، لا لسبب إلا أنها أنسب ما تكون للبيئة والمناخ . حتى إذا ما جاء العهد الحديث وانتشر نظام الرى الدائم تغيرت الأحوال ، فكثرت الرطوبة فى الأرض وارتفع مستوى المياه الجوفية ؛ كما أن بعض القرى كما ذكرنا هجر أهلها الأكوام القديمة وبنوا مساكنهم فى مستوى الأرض الزراعية ؛ وذلك كله جعل المساكن عرضة للرطوبة ، وأقل صلاحية للسكنى والإقامة ، لا سيما فى أشهر الخريف والشتاء . والواقع أن كثيراً من قرى الريف وبيوته فى الوقت الحاضر أصبحت لا تكاد تصلح لسكنى البشر فى كثير من أشهر الشتاء ، بسبب الرطوبة الزائدة والأحوال الصحية غير المناسبة ، فضلاً عن تزاحم السكان وتكاثرهم بما يفوق طاقة المكان ، ثم تكاثر الحيوان أيضاً

وسكناه مع الإنسان بحكم ظروف الفلاح التى يلمسها كل من نشأ أو عاش فى الريف . لذلك كله لا نكون مبالغين إذا قلنا إن الثورة الزراعية كان لها من الأثر فى حياة الريف المعيشية ، ما لا يقل فى مداه ونوعه عما كان للثورة الصناعية من أثر فى حياة الطبقات العاملة فى مدن أوربا ؛ إذ الواقع أن سكنى الريف فى مصر هى اليوم أقل فى مستواها الصحى ، بل فى مستواها الإنسانى ، عما كانت عليه الحال قبل إدخال نظام الرى الدائم . وقد تكون هذه من كبريات المعضلات التى يواجهها من يعرضون لإصلاح الحياة فى الريف ، خصوصاً أن الحالة تزداد سوءاً يوماً عن يوم . والواجب أن يوجه التفكير فى صرف المياه الجوفية توجيهاً لا يقتصر على مراعاة فائدة الصرف للأرض الزراعية ورفع مستوى غلة الفدان ، وإنما يمتد إلى مراعاة ضرورة تحسين الصرف كوسيلة من وسائل تحسين حالة السكنى فى الريف . وإذا كان البناء باللبن والطين المجفف قد صلح فيما مضى ، فإنه فى الظروف الحاضرة وبنظام الصرف الحالى لم يعد يصلح للسكنى الصحية . ولا بد من معالجة الحال بخفض مستوى المياه الجوفية ، أو بتغيير مادة البناء فى إقامة أسس المساكن ، أو بغير ذلك مما قد تتفتق عنه حيلة المهندسين [1] .

وأما الناحية الرابعة والأخيرة التى نعرض لها فى هذا المقال ، فناحية العلاقات التى تسود بين سكان القرية وتحكم معاملاتهم واتصالاتهم بعضهم ببعض من جهة ، ثم اتصالاتهم كمجموعة بالحكومات الإقليمية والمركزية من جهة أخرى . وهنا نعرض بالطبع للأمن والإدارة . وقد رأينا فيما أشرنا إليه من تاريخ نشأة القرية أنها قامت منذ البداءة على شركة من المصالح المتشابكة والمنافع المتداخلة ، التى يحرسها تضامن اجتماعى قضت به ضرورات الحياة ومقوماتها الأولى ؛ وقد تمثل ذلك فى القرية المصرية حتى فى عصور ما قبل التاريخ . لذلك كانت الحكومة أو الإدارة القروية ضرورة من ضرورات الحياة ؛ فكان لكل قرية رئيس ينظم جهود الأفراد ويوجهها فى إقامة كومة التراب مثلا ، وفى الدفاع ضد الفيضان فى موسمه ، وفى تنظيم الدفاع عن القرية ضد ما قد يصيبها من سطو

(١) هناك نواح أخرى من هندسة القرية لا نعرض لها هنا لأنها فنية خالصة ؛ وهى التى تتصل بتصميم القرية وتحديد مواقع مرافقها العامة ورسم شوارعها وغير ذلك مما نحسن أن يترك الكلام فيه للمهندسين .

خارجى ، ثم تيسير اتصالها بالقرى الأخرى بوساطة القوارب أيام الفيضان أو الطرق أيام انحسار الماء ، وغير ذلك من مرافق الحياة القروية التى تركزت فيما بعد فى نظام الإدارة المعروف وعلى رأسه العمدة والمشايخ . ولقد كانت سلطة الإدارة القروية فى تاريخ مصر الطويل سلطة حقيقية مستمدة من مصالح أهل القرية وممثلة لإرادتهم فى صورة واحدة أو صور تتشابه وتتكرر من قرية إلى قرية . وبقيت الحال على ذلك ، فيما يبدو ، خلال معظم فترات التاريخ ، وإن تغيرت بعض تفاصيلها من عصر لعصر . ولكن المهم أن هذه الحال قد تغيرت فى عهدنا الحديث ، فقويت سلطة الحكومة المركزية على حساب السلطات الإقليمية والإدارات القروية ؛ وأصبح نظام الإدارة يفرض من العاصمة على البنادر ، ومن البنادر على القرى والدساكر ؛ وضاعت سلطة الحكومة القروية وهيبتها فى أعين أهل القرية إلى حد كبير ، وأصبح العمدة مثلا يتقرر تعيينه أو إعفاؤه عن طريق السلطات المركزية العليا ، فلا يستند اختياره والاستغناء عنه إلى إرادة أهل القرية إلا استناداً عرفيًّا أو شكليًّا فى كثير من الأحيان . وفى هذا مساس خطير بأساس هام من أسس القرية والحياة القروية التى عرفتها البيئة المصرية قبل الثورة الزراعية الحديثة . وقد أضعفت الحالة الجديدة ثقة المحكوم بحاكمه فى القرية من جهة ، وجعلت صلة الحاكم القروى برجال الحكومة الإقليمية أو المركزية أهم فى نظره وأدنى إلى منفعته فى بعض الأحيان من صلته بأبناء القرية ذاتها . وفى ذلك فساد يمس الأصل والأساس ؛ ولا يمكن إصلاحه إلا بإعادة السلطة إلى القرية ، بحيث يكون بناء الإدارة قائماً على القرية (الناحية) فالإقليم ، فالحكومة المركزية ، وبحيث تستند هذه الأخيرة فى سلطتها إلى السلطات المحلية والقروية ، ولا تستمد القرية سلطانها من المدينة كما هى الحال الآن . ولكن قصة الإدارة فى مصر قصة طويلة ، وقد تختلف فيها آراء المصلحين .

من كل هذا يتبين لنا أن موضوع القرية المصرية وإصلاحها موضوع خطير معقد ، يزيد من خطورته وتعقيده أنه يكاد يشمل الحياة المصرية فى جملتها ، وأنه يستلزم دراسة واسعة وعميقة لحياة مصر التقليدية . . . تلك التى يعرفها المؤرخون ، ويعنى بها الذين يدرسون حضارة البشر ، ويحرصون على ما فيها من تراث جميل . وريف مصر من هذه الناحية يمثل أقدم بقعة فى الأرض اتصلت فيها الحياة الدائمة المستقرة ، والحضارة القائمة المستمرة ، قد حباه الله بنيل كريم

يفيض بالخير ويجدد الحياة فى كل عام ، وهدى الله أهله إلى أن يعيشوا متكافلين متضامنين ، فى قرى آمنة ، تجتمع فيها الخلق ، واستجاب الفرد لمقتضيات التضامن الاجتماعى ، الذى هو خير ما تتكشف عنه نفس إنسان . وإذا كان صحيحا أن الله قد جعل من مصر كنانته فى الأرض ، فقد شاءت حكمته أن يخرج من سكان قرى مصر أمة عريقة ومجتمعاً عرف كيف يحتفظ بوحدته وكيانه وطابعه الحضارى المميز خلال قرون وقرون . وليس عجيباً فى هذا المجتمع أن تكون القرية قد بقيت على الدوام نواة النظام الاجتماعى ودعامته التى يستند إليها بناء الأمة ، وأن يكون ما أصاب مدائن مصر وعواصمها من تغيير وتبديل فى مظهر المدينة فى بعض العهود لم يستطع أن يمحو ما رسمته الطبيعة ، ولا أن يهدم ما بنته يد الإنسان فى ريف مصر . ومع ذلك فليس من الحق ولا من الإنصاف أن نفسر ثبات الحياة فى الريف وقراه بأنه جمود أو تشبث بالقديم لايفيد ولا يغنى فى العصر الحديث ؛ فقد يكون فى هذا الذى نسميه قديما بعض ما ينفع فى حاضر مصر ومستقبلها ؛ بل قد يكون من الخير أن ننتبه للأمر فلا نندفع فى التغيير والتبديل لمجرد التغيير والتبديل ، ولا ندع هذا التصدع الذى أصاب المجتمع فى أعقاب ثورته الزراعية الحديثة يستمر على غير هدى وفى غير ضابط . ومن يدرينا ! فقد يكون هذا التصدع الذى أصاب حياتنا الريفية والقروية منذ قرن أو يزيد ، والذى أشرنا إلى أمثلة منه فى هذا المقال ، سبب العلة فى ضعف مجتمعنا المصرى فى العهد الحديث . وقد تكون الثورة الزراعية ، على ما فيها من خير وبركة ، قد سارت بنا دون أن نحس إلى انقلاب خطير فى حياة مجتمعنا الريفى ، لا يدرك مداه إلا من درس تاريخ هذا المجتمع ومراحل تطوره دراسة جدية عميقة . وإذا كان هـذا كله صحيحاً — وهو ما نخشاه خشية محققة — فإن أمر الإصلاح الاجتماعى والريفى فى مصر يخرج عن كونه مجرد أمر يتوقف على الإرادة الطيبة والهمة الصادقة والرغبة الأكيدة فى تحقيق الخير والحق . . . يخرج عن ذلك إلى أنه أمر خطير يستلزم دراسة عميقة دقيقة ، لا لشؤون المجتمع فى الوقت الحاضر فحسب ، وإنما كذلك التاريخ المجتمع فى عصوره وأطواره الماضية . وإذا جاز لغيرنا من الأمم ذات لتاريخ القصير أن تعرض عن الماضى ، فلا تعنى به فى رسم خططها الإصلاحية للمستقبل ، فإن ذلك لا يجوز بالنسبة لمصر ومجتمعها الذى يمتد

بأصوله إلى الماضى البعيد . بل قد يكون إهمال الماضى فى نظر كثير من الناس جرماً لا يغتفر ، وخسارة لا تعوض ؛ ففى تاريخ مصر ومجتمعها كثير من الثروة والتراث الطيب ؛ وفى ذلك التاريخ عبرة ودروس لمن شاء أن يعتبر او يتعلم . . . وربما كان أول هذه العبر والدروس أن النهضة الزراعية الحديثة لا تسير بنا بالضرورة فى الطريق القويم ، وأن الشر فى حياة الريف يزداد يوما عن يوم . وقد لا ينقذنا من الكارثة إلا أن نردّ إلى حياة الريف شيئاً مما يعلمنا التاريخ . . . فنبعث فيه من جديد ، وفى صورة جديدة تساير الزمن ، روح التضامن والتعاون التى قامت على تأسيسها القرية المصرية فى عهودها الأولى ، ونقيم حياة القرية على أساس جديد من المنافع المحلية المشتركة والمصالح المتبادلة والنزعة الاستقلالية فى الحكم والإدارة . فنرد بذلك كله إلى القرية اعتبارها المسلوب ، ونعود بها إلى ما كانت عليه أول الأمر ، وإلى ما كانت عليه فى عهود عظمة المجتمع المصرى وازدهار حياته بصفة خاصة ؛ ونجعل من القرية بحق نواة المجتمع تدور من حولها أفلاك نشاطه ، وتستند إليها دعائم كيانه ووجوده . . . بل نجعل منها رمز الخلود فى روح مصر علّه أن يبعث فتيًّا وأن ينشر قويًّا ، وعل مصر الخالدة أن تبقى على الزمن وتجدده ما بقيت على الأيام وتقلبها ، فتعيد فى مستقبلها بعض ما كان لها من سيرة خالدة فى ماضيها المجيد

سليمان حزين